



الوسيط من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان
መከላከያ ለሰነድና ለሰነድ ለሰነድ ለሰነድ
Le Médiateur pour la Démocratie et les Droits de l'Homme

الديمقراطية
والديمقراطية
التشاركية

شباب
Jeunes
pour la Démocratie
من أجل الديمقراطية

بدعم من

الديمقراطية والحكامة

إعداد: ذ. عبد الرحمان العمراي

يناير 2014

ملحوظة: الآراء المعبر عنها في كتيبات الجامعة الأولى لاتعكس بالضرورة موقف «الوسيط من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان»، والهيئة الداعمة، ولا تلزم إلا المؤلف

الفهرس

- 8..... مقدمة
- 11..... المحور الأول: المحطات الأساسية لتطور الفكر الديمقراطي والقيم المرجعية للديمقراطية
- 11..... 1 - الإرث اليوناني
- 12..... 2 - الهند والإرهاصات الأولية لتأسيس تقليد التداول الجماعي في القضايا العامة
- 12..... 3 - الإرهاصات الأولية لبروز الفكر الديمقراطي في العصر الحديث
- 15..... 4 - عصر الأنوار والنزعة الإنسانية: طور جديد وحاسم في بناء صرح الفكر الديمقراطي
- 16..... • فولتير: وجه الأنوار البارز
- 16..... • مونتسكيو: و«روح القوانين» الديمقراطية
- 17..... 5 - الديمقراطية الليبرالية: التقليد التعاقدى من جون جاك روسو إلى جون راولز
- 18..... • روسو: العقد الاجتماعي في خدمة السيادة الشعبية
- 18..... • جون راولز John Rawls: الليبرالية السياسية والضمانات القصوى للعدالة
- 20..... • الديمقراطية: مشروعية حكم الأغلبية وحيوية حقوق الأقلية
- 21..... 6 - إسهام الفكر الاشتراكي - الديمقراطي في تطوير المتن المعاصر في الفكر الديمقراطي
- 22..... • المرحلة النظرية
- 23..... • المرحلة العملية
- 24..... • من الديمقراطية التمثيلية إلى الديمقراطية التشاركية: المسار، الملابس ودواعي التبلور
- 27..... المحور الثاني: الديمقراطية والحكومة: الثقافة السياسية، القيم المرجعية، المؤسسات وآليات الاشتغال
- 27..... 1 - الثقافة السياسية والقيم المرجعية
- 30..... 2 - الديمقراطية: المؤسسات وآليات الاشتغال
- 31..... • آليات الاختيار في النظم الديمقراطية
- 32..... • التصويت الفردي الاسمي والتصويت باللائحة
- 32..... • نمط الاقتراع بالأغلبية ونمط التمثيل النسبي
- 32..... • المؤسسات التمثيلية الجهوية والمحلية

- 33المؤسسات المنتخبة الممثلة للمصالح المهنية
- 33الحكامة: الاسم الجديد للتدبير الديمقراطي
- 34دور الأحزاب السياسية
- 35الإعلام سلطة رابعة في النظم الديمقراطية
- 35التقابات
- 37المحور الثالث: المشاركة السياسية للشباب المغربي: السياق التشخيصي وممكنات التفعيل
- 37 1 - ضعف نسبة المشاركة السياسية: تشخيص الوضع Etat des lieux
- 40 2 - في مخاطر التوتر بين الوازع المدني والحافز السياسي
- 40 3 - توسيع المشاركة السياسية للشباب: هدف استراتيجي ومهمة مستعجلة لتطوير الحقل السياسي
- 42 42
- 42 شروط ومسبقات أساسية لتطوير المشاركة السياسية
- 42 أربع مسبقات أساسية
- 44 آفاق جديدة يفتحها الإطار الحقوقي والتشريعي الجديد أمام المشاركة السياسية للشباب

«...ولكن إذا اختلطت الصفوف، وانخفضت الحواجز التي ارتفعت بين الناس، وقسمت الأملاك وتم توزيع السلطة واقتسامها، وانتشرت الأنوار، وتعادل الذكاء بالذكاء، فإن الوضع الاجتماعي يغدو ديمقراطيا. إن سلطة الديمقراطية تستقر أخيرا بهدوء في المؤسسات كما في الأخلاق العامة».

أليكسي دو توكفيل Alexis De Tocqueville

مقدمة:

أضحت الديمقراطية والحكامة الجيدة في عالمنا المعاصر اليوم المقياس الاول والحاسم في الحكم على التطور السياسي للدول والمجتمعات بمختلف مكوناتها الحضارية والدينية والقومية والثقافية.

لقد أصبحت الديمقراطية، كثقافة سياسية، وقيم مرجعية، ومؤسسات حكامة، مشتركا إنسانيا كونيا، وفي اطار هذا المشترك لم يعد من الممكن ولا الجائز أو المقبول بالنسبة لأية دولة من الدول التذرع بأي شكل من أشكال الخصوصية (الخصوصية الثقافية مثلا) لرفض منظومة القيم الديمقراطية أو تبرير الابتعاد عما تقتضيه تلك المنظومة من مسلكيات في الحقل السياسي.

من المؤكد أن الديمقراطية، كبناء مؤسسي تسنده ثقافة سياسية ونسق متكامل من الحقوق والحريات، لم تتبلور دفعة واحدة ولا سلكت نفس الطرق والمسالك، ولا هي عرفت نفس فترات الإنضاج في كل الدول، لقد تبلورت بالأحرى في إطار مسلسل تاريخي طويل وشاق على امتداد قرون من الزمن، مسلسل عرف محطات تطور متلاحقة، وفترات مد وجزر، وتراجعات أحيانا، وقفزات نوعية أحيانا أخرى، كما تميز هذا المسلسل التاريخي، قبل أن يستقر في أشكاله ومنجزاته الراهنة كما نراها في البلدان المكتملة البناء الديمقراطي، بتصحيحات وإغناءات متعددة تغذت في كل مرة من تجارب الشعوب ومن التحديات التي طرحت عليها في كل فترة. وفي خضم هذا المسلسل تمكنت الأنظمة الديمقراطية، كأنظمة حكم ومؤسسات للحكامة من أن توفر، كما يلاحظ الباحثون في مجريات تطوراتها الحديثة، أدوات التصحيح الذاتي التي جعلت المجتمعات الديمقراطية المفتوحة بتعبير (Karl Popper) قادرة، على تجاوز الأزمات والاستيعاب الإيجابي للمتغيرات الفكرية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية الجديدة، كما يتبين ذلك بوضوح مثلا من خلال اكتساب هذه المجتمعات للقادرة على استيعاب الأجيال الجديدة لحقوق الإنسان، التي تبلورت تباعا بعد موجة الحقوق السياسية والمدنية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية، وقدرتها على التكيف الخلاق مع التطورات الاقتصادية

والتكنولوجية المتسارعة ومع ثورة المعلومات التي ترافقها.

تنبني الديمقراطية، كمنطلق وأساس مرجعي، بل وكتعريف أولي على المشاركة السياسية الواعية للمواطنين المتساوين في الحقوق والواجبات، عبر انتخابات حرة ونزيهة، تترجم مبدأ السيادة الشعبية، وتفضي إلى قيام مؤسسات تمثيلية تتولى التشريع وبلورة السياسات العمومية في مختلف القطاعات والمجالات التي يرتبط بها المعيش اليومي للمواطنين.

وبذلك، فإن الديمقراطية ترتبط بشكل أساسي وصميمي بالمشاركة السياسية الواسعة لأوسع فئات وطبقات المجتمع وتتأثر سلبا وإيجابا بمدى ما تتيحه على هذا المستوى من إنجازات ومكتسبات. ولذلك فليس غريبا أن نرى كيف أنه، وحتى في البلدان المكتملة البناء الديمقراطي والتي تستجيب نضا وروحا للمقاييس الديمقراطية المتعارف عليها كونيا (فصل السلط، واستقلالها، سلطة القانون، التكريس الدستوري لنسق الحقوق والحريات الأساسية الخ..). فإنه عقب كل استحقاقات انتخابية، وطنية عامة كانت أم جهوية أم محلية، يقع انشغال واسع بمعرفة وتتبع نسبة المشاركة Turn out كمؤشر له دلالاته الكبيرة في قياس صلابة الوضع الديمقراطي.

وفي البلدان التي تعيش مراحل ومخاضات الانتقال الديمقراطي، بكل صعوباتها وإشكالاتها المعقدة، فإن توسيع مجال المشاركة السياسية وتفعيلها وتطوير مداها لتطال كل فئات المجتمع تصبح مهمة استراتيجية، بل والحلقة المركزية في البناء الديمقراطي برمته: فبدفعها نحو تحقيق شروط التداول الجماعي في القضايا المصيرية الأساسية وتحفيزها للنخب السياسية ذات الصفة التمثيلية على التنافس الشفاف من أجل اقتراح أحسن الحلول للمعضلات الاقتصادية والمشكلات الاجتماعية القائمة وصياغة القوانين الضابطة للسير العام والمتوازن لمختلف المرافق العامة داخل المؤسسات المنتخبة، بدفعها نحو تحقيق هذه الشروط تضطلع المشاركة السياسية بالأدوار الطلائعية الأولى في تطور المجتمعات وتأهيل الافراد والمجتمعات لرياح رهانات التنمية.

وفي بلدان الانتقال الديمقراطي، خاصة تلك التي يشكل فيها الشباب، بحكم التركيبة الديموغرافية القائمة قاعدة اجتماعية عريضة، تغدو مشاركته في الحياة السياسية العامة بشكل

مكثف ومتزايد ضرورة من ضرورات التطور الديمقراطي وأداة أساسية لتجاوز العديد من اختلالات وأعطاب الحقل السياسي، لما تحققه هذه المشاركة، متى توفرت شروطها القانونية (الحق في التصويت والترشيح) من قوة دفع أساسية لتطوير أداء المؤسسات الديمقراطية وتقوية قدراتها وصقل مفهوم المواطنة الفاعلة.

وستتناول ضمن هذه الوحدة البيداغوجية موضوع الديمقراطية والحكامة والمشاركة السياسية للشباب من خلال ثلاثة محاور:

المحور الأول: التطور التاريخي للفكر الديمقراطي.

المحور الثاني: الديمقراطية والحكامة: الثقافة السياسية، القيم المرجعية، المؤسسات وآليات الاشتغال.

المحور الثالث: الديمقراطية والحكامة، المشاركة السياسية للشباب المغربي وآليات التفعيل.

المحور الأول: المحطات الأساسية لتطور الفكر الديمقراطي والقيم المرجعية للديمقراطية

يصعب التحديد الدقيق والقاطع لنقطة انطلاق زمنية فاصلة لمسار تطور الفكر الديمقراطي في تاريخ المجتمعات الإنسانية ولكن من المهم الوقوف مع ذلك على بعض المحطات الأساسية التي عرفت تبلور المعالم الكبرى للفكر الديمقراطي.

وليس من الضروري أن نتبنى منطقا تاريخيا أو منظورا تطوريا ميكانيكيا للقول بأن الفكر الديمقراطي كان في كل مرحلة يتطور ويغتنى بأفكار وقيم جديدة تعطيه قوة دفع ونفاذ متجددة، وسنقف بإيجاز على أهم هذه المراحل:

1 - الإرث اليوناني:

أول ما استعمل مفهوم الديمقراطية في اليونان القديمة. كان من الناحية اللغوية الأيتمولوجية يعني حكم الشعب.

وقد كان المؤرخ Herodote هو أول من سعى إلى تصنيف نظم الحكم، مميذا إجمالا بين حكم الأقلية (الأوليغارشية) وحكم الشعب (الديمقراطية).

هكذا عرفت الديمقراطية في اليونان كنمط من ممارسة السلطة بيد الجماعة في دولة المدينة، حيث كانت كل مدينة في اليونان القديمة تشكل دولة، وكانت أثينا إحدى هذه المدن/الدول الأكثر شهرة، لأنها كانت بمثابة النموذج في ممارسة الحكم الديمقراطي كما تحدث عنه فلاسفة اليونان القدماء. ومع أن الديمقراطية اليونانية قامت على المبدأين الأساسيين، اللتان ستشكلان الركيزتان الأساسيتان في الفكر الديمقراطي الليبرالي ابتداء من عصر الأنوار أي مبدأي الحرية والمساواة، فإنها كانت تحصر المواطنة في أبناء مدينة أثينا الأحرار، مستثنية أبناء المدن الأخرى التي كانت تعيش في المدينة من المشاركة السياسية. وكان هذا التقليل في حقوق المواطنة السياسية هو أكبر العوائق التي حدثت من تطور الديمقراطية الأثينية.

تجدر الإشارة إلى أن الديمقراطية الأثينية لم تكن تعرف أسلوب التمثيل أي أنها لم تكن تمثيلية، بل كانت مباشرة تقوم على التداول في فضاءات الأكورا وكان اتخاذ القرارات يتم بصفة جماعية وبهذا فإنها انبنت على نوع من اقتسام السلطة بين المواطنين.

2 - الهند والإرهاصات الأولية لتأسيس تقليد التداول الجماعي

في القضايا العامة

لقد عرفت الهند، في حضارتها القديمة، نماذج معينة من الحكم إذ كان يصعب تصنيفها ضمن نماذج الحكم الديمقراطي بالصورة التي عرفتتها الحضارة اليونانية، فإنها مع ذلك شكلت صورة من صور التداول الجماعي في القضايا العامة، بما فسح المجال لنوع من المشاركة السياسية الجينية التي تجعل مشروعية القرار في إدارة الشأن العام وتوزيع المنافع العامة (في المجال الزراعي بشكل أساسي) رهينة بالتداول الجماعي.

وبسبب هذه الخاصية فإن ممارسة الحكم في الهند القديمة لا تندرج ضمن مصنفات تاريخ الفكر السياسي ضمن ما يعرف بنموذج الاستبداد الشرقي oriental dispotism ومن المؤكد أن هذا الأصل background القديم ساهم في تعبئة الممارسة الديمقراطية في الهند في المرحلة المعاصرة إذ لا يجب أن ننسى أن هذا البلد يعتبر اليوم بحكم الوزن الديمغرافي وطبيعة النظام السياسي أكبر ديمقراطية في العالم حيث يعيش منذ ما يربو عن 6 عقود على إيقاع حياة نيابية ناجحة.

3 - الإرهاصات الأولية لبروز الفكر الديمقراطي في العصر الحديث

بدأت الإرهاصات الأولية للفكر الديمقراطي في العصور الحديثة على مستوى الغرب في مجموعته، ابتداء من عصر النهضة في القرن السادس عشر وذلك في سياق الثورة العارمة على الفكر القرسطوي بكل مكوناته ومضامينه ومنطلقاته، ومراجعة جذرية لامتداداته في مجال الفكر والممارسة السياسيتين، ثورة قادها علماء وفلاسفة ورجال دين وأدباء ومبدعون حملوا على عاتقهم إرساء قيم جديدة وثقافة جديدة تروم إعلاء مكانة العقل، والإرادة الانسانية وإقرار

مسؤولية الفرد والجماعة في تحديد المصير الإنساني بحرية، ورفض مقولة ارتهان الإرادة الإنسانية في المجال السياسي العام، لقوى خارجية ترانسندنتالية Transcendantale، أي لقوى منفصلة عن مجال إرادة الإرادة والفعل الإنسانيين.

ومع أن الإرهاسات الأولية، الثقافية والفلسفية، للفكر الديمقراطي بعد الارث اليوناني لم تنطلق كما أشرنا إلا مع انطلاق عصر النهضة، فإن هناك تطورات أخرى، جزئية ومتفرقة حدثت في بعض الأقطار الأوروبية كان لها تأثيرها المباشر على تبلور فكرة السيادة الشعبية والسلطة المقيدة وهما أحد أعمدة الفكر الديمقراطي: ففي بريطانيا مثلاً ومنذ القرن الثالث عشر اقتسم المجلس الكبير Magnum Concilium بعض السلط التشريعية والقضائية مع الملك، ثم أنشأ تدريجياً حقوقه تجاهه بعد ما تم إقرار ما عرف في التطور الدستوري بالعهد العظيم Magna Carta الذي أقر فيه الملك في الفترة ذاتها بعض الامتيازات للأحرار وملاك الاراضي كما تضمن لأول مرة تحديد حق الملك في فرض الضرائب. ومع أواخر القرن الثالث عشر تعزز مجلس العموم (البرلمان البريطاني) بممثلي المقاطعات والمدن، بجانب مجلس اللوردات الذي ظل ممثلاً للبارونات والطبقات العليا للمجتمع ورجال الدين، فيما توسعت بشكل حاسم الصلاحيات التشريعية لمجلس العموم وأصبحت له الكلمة الفصل في المصادقة على الضرائب التي يطلبها الملك، ثم توسعت الصلاحيات التشريعية للمجلس بصفة مضطردة بعد صدور لائحة الحقوق bill of Rights التي وضعها البرلمان سنة 1689 والتي أكدت على حق البرلمان وحده في التشريع وفرض الضرائب.

وقد كان الحدث الفصل في تأكيد سلطة البرلمان هو رد فعل رئيس مجلس العموم Speaker سنة 1642 حينما جاء الملك هنري إلى المجلس يتعقب ثلاث نواب اتهموا بالخيانة العظمى مطالباً بتسليمهم، فكان رده «جلالة الملك ليس لدي عيون أرى بها ولا لسان أنطق به غير ما أومر به من طرف هذا المجلس الذي أنا هنا خادمه، وأطلب سماحة جلالتهم في القول بأني لا أملك أي جواب آخر عما تفضلت جلالتهم بطلبه مني».

ملايسات المسار العام لتطور صلاحيات المؤسسة التشريعية البريطانية أبرز وعزز مبدئاً أساسياً من مبادئ الديمقراطية التمثيلية الحديثة وهو مبدأ ربط المسؤولية بالمحاسبة.

على صعيد آخر مماثل، فإنه لا يمكن الحديث عن الإرهاسات والأصول الحديثة للديمقراطية دون استحضار مساهمة فقهاء القانون القدماء ممن طوروا فكرة الحقوق الطبيعية droits naturels، بدءً بالهولندي كروتيووس Grotius. في القرن السابع عشر، وهكذا فبموجب فكرة القانون الطبيعي حدث تحول جوهري في فهم وتمثل مصادر التشريع قياسيا إلى الماضي، إذ لم تعد هذه المصادر تتموقع ضمن مجالات أو فضاءات أو مكونات خارج العقل البشري، لم تعد هذه المصادر موجودة ضمن ما كان يسميه الثيولوجيون في الإكليريوس القديم خلال القرون الوسطى بـ «الجزء غير العقلي من الروح» فخلافا لتلك المقولات والتصورات أضحى العقل البشري هو المصدر الأساسي للتشريع، وحاضن كل القيم السياسية التي يتوجب أن تخضع إليها مختلف السلطات والمؤسسات السياسية .

وقد قامت الحقوق الطبيعية على فكرة مؤداها أنه يوجد قبل كل تشريع وضعي وبصورة مستقلة حقوق عقلانية أخلاقية يجب على الدولة وسلطاتها السياسية مراعاتها واحترامها لأنها لصيقة بهوية بني البشر وكيونتهم الاصلية. وقد تأثرت النظريات التعاقدية لـ«جون جاك روسو» و«جون لوك» بنظرية الحقوق الطبيعية بشكل كبير.

وبالطبع فعلى صعيد الفلسفة السياسية والفكر السياسي تم التعبير عن هذا الانزياح الكبير بمفاهيم متعددة تراوحت بين مفهوم désenchantement «ماكس فيبر» ومفهوم «المحايشة» immanence وهي كلها مفاهيم تشير إلى الانتقال من عالم الروحانيات إلى عالم العقل الخالص في مجال تقرير مصدر التشريع وتعيين القيم السياسية، وفكرة الحقوق الطبيعية تمثل بصورة ما الأصل القديم والمستنبت الأولي لجزء كبير من منظومة حقوق الإنسان وشرعتها العالمية التي كرسها إعلان حقوق الإنسان، من إعلان الحقوق الصادر في ولاية فرجينيا سنة 1772 إلى إعلان حقوق الإنسان والمواطن الصادر في فرنسا سنة 1791 عقب الثورة الفرنسية وصولا إلى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر بتاريخ 10 دجنبر 1948 وما تلاه من موائيق لاحقة بعد ذلك.

وتعتبر الثورة الفرنسية في التاريخ السياسي الحديث أم الثورات السياسية الممهدة للنظم الديمقراطية الحديثة بدون منازع. لقد أحدثت الثورة الفرنسية في المجال السياسي ما أحدثته اكتشافات نيوتن في مجال العلوم الفيزيائية. لقد كانت بمثابة الشرارة الجارفة التي فتحت وعبدت

الطرق والمسالك لكل التحولات السياسية المفصلية التي سيقوم عليها صرح البناء الديمقراطي تباعا على امتداد فصول الزمن السياسي اللاحقة، لا فقط في فرنسا مهد هذه الثورة الليبرالية الديمقراطية، بل في مجموع الأرجاء الاوربية وخارجها؛ فبقضائها على النظام الفيودالي وما لازمه من امتيازات ورافق وجوده من احتكارات لطبقة النبلاء ورجال الدين وبإعلائها لقيم الحرية والمساواة كقيم مؤسسة لمشروعية النظام السياسي وبإعلائها ميثاق حقوق الإنسان والمواطن ميثاق يحدد بدقة جملة من الحقوق والحریات للأفراد-المواطنين تقع مسؤولية حمايتها على عاتق السلطة السياسية وتكريسها لمبدأ سمو القانون باعتباره تعبيراً عن إرادة الأمة، وبفصلها بين مجال الممارسة السياسية ومجال الممارسة الدينية فيما سيعطيه بعد ذلك مفهوم اللاتينية *laïcité* أو الدنيوية *secularism*، وإقرارها لمبدأ العالمية *universalisme*، وإعلائها سلطة العقل-بتحقيقها لكل تلك الانجازات والطفرة السياسية الثورية، تكون الثورة الفرنسية بمثابة الحدث السياسي الأكثر تأثيراً في مجريات التطور الديمقراطي على امتداد عمق يفوق القرنين من الزمان.

وبفعل هذه الثورة وتداعياتها وانعكاساتها فقد تحول ما سماه «فرانسوا فيري» *Furet François*، مؤرخ الثورة الفرنسية بامتياز، بالشغف الثوري *passion révolutionnaire* الذي حرك رجال الثورة الفرنسية إلى قواعد وأنظمة وحقوق وتوجهات تحكم صلب الممارسة السياسية الديمقراطية.

4 - عصر الأنوار والنزعة الإنسانية: طور جديد وحاسم في بناء

صرح الفكر الديمقراطي:

هنالك تداخل كبير بين تبلور النزعة الانسانية وتبلور فكر عصر الأنوار، سواء من حيث تكامل الموضوعات والقيم أو من حيث تداخل مساهمات المفكرين والفلاسفة السياسيين في طرح ومعالجة وتفسير الأفكار والمبادئ العامة: فمن ديكارتو الموسوعيين في فرنسا *Encyclopédistes* إلى جون لوك وسبينوزا وإيمانويل كانط وستيوارت ميل ومونتسكيو صاحب المؤلف الشهير «روح القوانين» نجد نفس السعي إلى إحلال التسامح *tolérance* محل التعصب، والتشدد والحرية مكان الاستبداد وأشكال التمييز الموروثة ومساواة الجنس البشري مكان التمايزات القائمة على اساس الانتماء العرقي أو الديني، وسلطة العقل على أية سلط قد تكبل حق الناس وسعيهم نحو الحكم العادل الذي يستمد مشروعيته من إرادتهم (السيادة الشعبية):

● فولتير: وجه الأنوار البارز

لا يمكن الحديث عن عصر الأنوار، في أكثر مراحلها عنفوانا وعطاء فكريا وفلسفيا وأديبا دون استحضار فولتير ومساهمته الحاسمة في إرساء معالم فكر التسامح ونبذ التعصب بكافة صورته بما فيه التعصب الديني، وكذا مساهمته البارزة في إعلاء قيمة الحرية الفردية والتنديد بقوة بكل أصناف المظالم السياسية والاجتماعية، موظفا في ذلك كل أشكال التعبير وكل أجناس الكتابة الأدبية، وفي مقدمتها المسرحية مثل «كانديد» أو المتفائل التي لاقت في وقتها رواجاً جماهيرياً كبيراً ونطقت في قالب فني جميل بقيم عصر الأنوار ومرجعياته الفكرية والثقافية والسياسية.

ومن شدة تأثير فولتير في عصر الأنوار خلال قمة توهجه، فإن هناك العديد من مؤرخي الفكر السياسي من أطلق على القرن 18 «قرن فولتير».

● مونتسكيو: و«روح القوانين» الديمقراطية

يعتبر كتاب «روح القوانين» l'esprit des lois لمونتسكيو والذي ضمنه مجمل أفكاره حول طبيعة النظم السياسية وعصارة مطالعاته ومشاهداته الميدانية أحد الأعمدة الفكرية وأحد أكبر الأسس المرجعية للديمقراطية الحديثة ويقوم تصنيف مونتسكيو للأنظمة السياسية على أساس طرح ثنائية الاستبداد (وهو أسوأ الأنظمة السياسية) والاعتدال modération، حيث تنتعش الحرية والمسؤولية وحيث «السلطة تحد السلطة» بتعبير اشتهر به مونتسكيو في تحديد أحد الأسس العميقة للحكم الديمقراطي.

ويعتبر مونتسكيو في سياق الفكر السياسي الديمقراطي المعاصر أهم مفكر شرح بشكل مستفيض مبدأ فصل السلط وأبرز بوضوح عمق ارتباط هذا المبدأ بصميم الممارسة الديمقراطية .

وبشكل ما فإن النزعة الإنسانية، التي تولدت عنها النزعة العالمية Universalisme كانت بشكل ما، كما لاحظت دومنيك شنابر تجاوزاً تقديمياً حاسماً لمختلف الانتماءات الخصوصية الحادة من ممارسة حقوق المواطنة.

ولعل مقولتي ديكارت وكوندورسيه تلخصان جوانبا أساسية من مرتكزات النزعة الانسانية والأنوار. يذكر ديكارت «الهدف جعل الانسان السيد الممتلك للطبيعة». ويقول «كوندورسيه» اذا رأيت من الناس سلوكات شريرة، فاعلم أن السبب إنما يعود إلى الجهل والفقر المادي، اعط الناس الخيرات والموارد والأنوار سيصبحون طبيين متعاونين أعمالهم».

مقولتان تعبران بشكل مكثف عن هذا التداخل بين النزعة الإنسانية، التطورية والفلسفة السياسية الثانوية في ثنايا فكر الأنوار.

لقد قامت النزعة الانسانية وفكر الأنوار على مبادئ وأعمدة ثلاثة شكلت مستنبات ثقافية/ قيمية للفكر الديمقراطي كما ستبلوره النظرية التعاقدية لاحقا:
أولا: الايمان بقدرة العقل الإنساني على التمييز بين الصالح والسيئ، بين الصحيح والخطأ، بين الفضيلة والرذيلة.

ثانيا: الايمان بالتطور أي بكون التاريخ له مسار تطوري صاعد، وليس مسارا لولبيا متقطعا أو تراجعيا بما يعنيه ذلك من تفاؤل في المستقبل الإنساني.

ثالثا: الايمان بوجود إرادة عامة يساهم الافراد الاحرار والمتساون في تشكيلها وتفضي إلى إقامة نظام عام في المجال السياسي يهدف إلى خدمة الناس وسعادتهم (ما يعرف بالتفاؤل الطبيعي للموسوعيين والتفاؤل الاقتصادي لآدم سميث).

5 - الديمقراطية الليبرالية: التقليد التعاقدى من جون جاك روسو

إلى جون راولز.

تأخذ النظريات التعاقدية كامل أهميتها في سياق بناء منظومة الفكر الديمقراطي، في تاريخ الفكر السياسي المعاصر، من أنها تضع فكرة التعاقد بين الدولة والمواطنين، الحاكمين والمحكومين، المواطنين والسلطات السياسية - تضع مسألة التعاقد هاته كأساس للحكم الديمقراطي وكقاعدة أولية تنبني عليها مشروعية الحكم في النظم الديمقراطية.

● روسو: العقد الاجتماعي في خدمة السيادة الشعبية.

خلافًا لمنظور توماس هوبز Thomas Hobbs الذي استند إلى فكرة العقد الاجتماعي لتبرير السلطة القوية التي تدرأ كل المخاطر التي تتهدد الناس في وضعية حالة الطبيعة Etat de nature. فإن جون جاك روسو، أحد أشهر الفلاسفة السياسيين لعصر الأنوار، ينطلق من نفس فرضية حالة الطبيعة السابقة على وجود الدولة لكي يؤكد على الطابع الديمقراطي (بل والتكويني للديمقراطية) للعقد الاجتماعي.

ويعتبر روسو، انطلاقًا من منظور انثروبولوجي للإنسان، خلافًا للنظرة المتشائمة لهوبز، أن الإنسان طيب وخير بطبعه، وأن الناس تمتعوا بكامل حقوقهم وحررياتهم وفي مقدمتها المساواة خلال حالة الطبيعة، وأن العقد الاجتماعي الذي تم بموجبه تكوين السلطة السياسية في الدولة الحديثة لا يمكنه أن يلغي تلك الحقوق والحرريات باعتبارها حقوقًا وحرريات غير قابلة للتجاوز وأن وظيفة النظم السياسية الديمقراطية هي العمل على صيانة تلك الحقوق والحرريات. ويعتبر روسو في كتابه المعروف «العقد الاجتماعي» الذي يعتبر واحدًا من أساسيات الفكر الديمقراطي الحديث الذي قام بتقعيد مبدأ السيادة الشعبية، إن القانون هو تعبير عن إرادة الأمة وهو تعبير سرى وجرى استعماله في كل الدساتير الديمقراطية الحديثة.

إن فكرة العقد الاجتماعي ترتبط ارتباطًا كبيرًا بفكرة الدسترة Constitutionnalisation ومن هنا أهميتها ضمن التقليد التعاقدية في الديمقراطية الليبرالية الذي يشترك في صياغة أسسه، من القدماء، روسو ولوك.

● جون راولز John Rawls: الليبرالية السياسية والضمانات القصوى

للعدالة.

ضمن التقليد التعاقدية للديمقراطية الليبرالية يعتبر جون راولز أحد الذين ألقوا أضواء جديدة على الأسس العميقة للفكر الديمقراطي الحديث بشكل أساسي. وقد بسط هذه

الأضواء الجديدة في مؤلفين كان لهما تأثير حاسم في تطوير الرؤية الفكرية للديمقراطية الحديثة:
Political liberalism 1993 و A Theory of Justice 1971.

يحدد راولز القسّمات الأساسية لليبرالية السياسية بالقول «من أجل تحديد المقصود عندي بالليبرالية فقد بدأت بالحديث عن عدد من الأفكار الأساسية والقاعدية والمألوفة المتضمنة في الثقافة السياسية العامة للمجتمع الديمقراطي، أقصد مجموعة مبادئ من ضوئها نفهم الديمقراطية الليبرالية: أول هذه المبادئ يرتبط بالعدالة السياسية ذاتها، بعدها تأتي المبادئ الثلاثة وهي كما يلي: تصور المجتمع كمنظومة عادلة للتعاون على مدى زمني طويل وما يرتبط بهذا المبدأ من تصور للإنسان كإنسان حر ومتساو مع الآخرين وتصور مجتمع منظم بشكل جيد».

وفي إطار إبراز الطابع التعاقدية يعتبر راولز أن المجتمع المنظم وفق مبادئ الديمقراطية الليبرالية هو الذي يضمن التوافق المتطابق overlapping consensus بين المذاهب الفكرية والفلسفية والدينية المختلفة، التي قد تكون مختلفة جذريا في النظرة الفلسفية أو الدينية الثقافية ولكن هذا الاختلاف لا يمنع متبنيها في الاتفاق على إطار عمل framework يتضمن قواعد عمل سياسي يرضاها الجميع، وبذلك تصبح الديمقراطية هي العقل العمومي الجمعي public reason الضامن للتعددية والتسامح.

وبالنسبة لمفهوم العدالة الاجتماعية، اللصيقة بالديمقراطية الليبرالية، وفي سياق نقد التقليد النفعي Utilitarian لبنتام Bentham انطلق راولز من تساؤل أساسي على الشكل التالي: كيف يمكن تفسير الإحساس بوجود العدالة والمشروعية، أو عدم الإحساس بوجودهما في مجتمع معين؟ وجوابا عن هذا السؤال يقوم راولز ببناء فرضية ينطلق بها: فهو يفترض حالة معينة (نظرية) يكون فيها المواطن في مجتمع معين غير مدرك ولا عارف بعدد من المتغيرات. فهو موضوع في حالة من عدم المعرفة veil of ignorance، إذ لا يعرف ما هي الوضعية الاجتماعية التي ستكون له داخل المجتمع الذي يفترض أن يقبل بنيته القاعدية والأساسية (أي بالنواة الصلبة لقيمه وقواعده) وهو لا يعرف لا نوعية الكفاءات التي سيتوفر عليها ولا نوعية الصدف التي ستؤثر في مسار حياته.

ويتساءل راولز بعد تقديم عناصر هذه الفرضية بعد ذلك: في ظل تلك الشروط ما هي المبادئ التي يرغب هذا المواطن في أن توجه بشكل دائم الحياة السياسية في المجتمع الذي يقترح عليه أن يعيش وسطه؟ ما هي الخيرات الأولية Primary Goods التي سيطلب بها؟ وما هي المعايير التي سيرغب في أن يتم التوزيع - توزيع الخيرات على أساسها؟

والجواب الذي يقدمه راولز على هذه الأسئلة هو كما يلي: إن هذا المواطن - المتعاقد سيرغب أولاً في أن تضمن حرياته الأساسية وسيطالب وهو الذي لا يعرف الوضعية الاجتماعية التي سيكون عليها كما أوضحنا في الفقرة السابقة بأن تكون أضعف الخيرات التي يحصل عليها مرتفعة إلى أقصى حد. إنه يقبل بأن يتم رفع الحد الأدنى Plancher حتى إذا كان ذلك يتم مع تزايد الفوارق، إنه لن يكتثر مثلاً بأن يكون الأغنياء أكثر غنى إذا كان متأكداً أن الفقراء سيصبحون أقل فقراً في نفس الوقت. ضمن هذا النموذج فإن المتعاقدين يرغبون أن يكون تكافؤ الفرص متسعاً بأقصى حد ممكن.

ويذهب راولز إلى حد اعتبار العدالة الاجتماعية، مفهومة على ذلك النحو هي الأساس والنواة الصلبة للبرالية السياسية فهي تمس صلب السياسة من حيث أنها تطرح السؤال المعلق باستمرار، سؤال المعايير التي تسمح بالتعرف على طبيعة البنية القاعدية لمجتمع معين وفيما إذا كانت هذه البنية وما ينتج عنها من قرارات سياسية من شأنها أن توقظ لدى المواطن شعوراً بوجود العدالة والمشروعية أو على العكس من ذلك شعوراً بانتفائهما.

● الديمقراطية: مشروعية حكم الأغلبية وحيوية حقوق الأقلية:

في سياق حديثه عن البنية العميقة للديمقراطية وآليات إشتغالها والتكريس الدستوري للحقوق والخيرات باعتبارها الخيرات السياسية الأولية Primary goods في أي نظام ديمقراطي، يميز راولز بين من يسميهم بالأغليبيين Majoritarians وبين الدستوريين Constitutionnalistes وذلك للتأكيد بأن الديمقراطية بقدر ما تعني وتفترض حكم الأغلبية. بقدر ما تعني كذلك وجود نواة صلبة ونسق متكامل من الحقوق والخيرات الأساسية المكرسة دستورياً باعتبارها إطار العمل الأولي المتراضى حوله، والتي لا يمكن مصادرتها أو التنقيص منها أو تجاوزها بذريعة

حكم الأغلبية. ذاك ما يعطي للحقوق الفردية على الصعيد الحقوقي وحقوق الاقلية على الصعيد السياسي كامل أبعادهما.

6 - إسهام الفكر الاشتراكي-الديمقراطي في تطوير المتن المعاصر للفكر الديمقراطي.

ساهم الفكر الاشتراكي ابتداء من أواسط القرن التاسع عشر، وبصفة متزايدة خلال القرن العشرين، في تطوير المتن الفكري الديمقراطي على أكثر من صعيد: فبإدخال المسألة الاجتماعية إلى قلب المعادلة السياسية، وبتسليطه الأضواء على الفوارق والمظالم الاجتماعية في البلدان الرأسمالية ضمن الديمقراطيات الغربية، وبالنقد الجذري الذي مارسه ذلك الفكر لما اعتبره طابعا شكليا يسم الحقوق والحريات (مثل المساواة والحرية والتكافؤ) المدنية والسياسية في مجتمعات تحولت من اقتصاديات السوق إلى مجتمعات سوق، بتركيز مختلف رواد الفكر الاشتراكي ومدارسه (عدا الدوغمائي منه بالطبع) على كل تلك النقاخص في بنية أنظمة الديمقراطية الليبرالية؛ أسهم هذا الفكر في إغناء حاسم للمرجعية الفكرية الديمقراطية والمؤسسات الديمقراطية وآليات اشتغالها، وهكذا فإن وجه الديمقراطية اليوم لم يعد يمكن أن نقصر البحث عنه في نسق الحقوق السياسية والمدنية فقط بل كذلك وبصفة مترامنة محاثة في نسق الحقوق الاقتصادية والاجتماعية وفي نظم الحماية الاجتماعية ضد المرض والشيخوخة والبطالة، وفي سياسات التضبيب Régulation وإعادة التوزيع التي أعادت تكييف الأدوار التقليدية للدولة.

ومن هنا فإن الاقتصادي جون ماينار كينز، الذي انبنت على أفكاره دولة الرعاية الاجتماعية ليس في الحقيقة مجرد مصحح لأفكار لآدم سميث ولكنه مطور لأفكار جون لوك وروسو في مجال مضمون الديمقراطية.

إن هذا التلاحح الذي حصل بين القيم السياسية الليبرالية الأصلية وفي مقدمتها قيمة الحرية وبين القيم الاجتماعية التي ارتبطت بالمرجعيات الاشتراكية وفي مقدمتها قيمة المساواة هي التي جعلت الأنظمة الليبرالية الديمقراطية تأخذ في كل الأقطار الديمقراطية المتطورة نموذج الديمقراطية الاجتماعية أو الاشتراكية الديمقراطية أو إحدى النماذج القريبة منهما.

وفي الأقطار النامية فقد تبين في أمريكا اللاتينية مثلا، خلال حقبة الثمانينيات والتسعينيات كيف أن مسلسلات الديمقراطية والتحديث ترافقت مع مسلسلات واسع الإقصاء الاقتصادي والاجتماعي، وهو ما عطل في العمق الحق في مشاركة فعلية سياسية خلال فترة، قبل أن تنتبه الديمقراطيات الناشئة (البرازيل /الأرجنتين / المكسيك) لذلك الأمر وتعمل على تداركه.

بصفة اجمالية يمكن القول أن تطور إسهام الفكر الاشتراكي في تطور المتن الديمقراطي مر بمرحلتين أساسيتين: مرحلة أولى نظرية ومرحلة ثانية لاحقة عملية.

● المرحلة النظرية:

هي مرحلة رواد الفكر الاشتراكي الأوائل بمن فيهم كارل ماركس نفسه، ثم روزا لكسمبورغ ثم كارل كاوتسكي وغيرهم. هذه المرحلة حملت نقدا جذريا للديمقراطية الليبرالية في أشكالها الأولى باعتبارها ديمقراطية شكلية وباعتبار الحقوق والحريات التي تعلنها وتقوم عليها حقوقا شكلية مادامت تتوافق مع واقع المظالم والفوارق الاجتماعية الصارخة، بل وترعاها وتشجعها وهكذا فإن المساواة القانونية التي ترفعها الديمقراطية الليبرالية كمبدأ وكمرجعية تخفي في المجتمع الرأسمالي انعداما تاما للمساواة وفوارق صارخة تتحدد بالموقع في المنظومة الانتاجية وفي مدى تملك الوسائل الفعلية لممارسة هذا الحق .

خلال هذه المرحلة كان نقد الاشتراكيين لمنظومة الديمقراطية الليبرالية ومركزاتها الحقوقية نقدا للطبقة البرجوازية كفاعل اجتماعي ونقدا لادعاءاتها بخصوص التصفية التاريخية والنهائية لنظام الامتيازات. لقد حطمت الطبقة البرجوازية المجتمع الارستقراطي القديم القائم على ترتيبات اجتماعية ترتبط بالمولد والمنشأ ولكن لا لتحل مكانه مجتمع المساواة بل لتبني بدله مجتمعا قائما على فوارق جديدة من طراز آخر.

وهذه الازدواجية في فكر وسلوك الطبقة البرجوازية هي ما عبر عنه براءة فرانسوا فيري (Le passé d'une illusion .ed histoire 1995 p 23 et 24) في مقطعين حينما قال: «إن أزمة البرجوازي لا تكمن في كونه يعيش تمزقا داخليا فقط بل تكمن بالأساس في كون نصفه الأول يعطي لنصفه الآخر مجالا واسعا لنقده». ثم يمضي في توضيح ذلك قائلا

«البرجوازي يكره الارستقراطي ولكنه يقلده. إنه يخاف الشعب ولكنه يشاطره ذلك الحذر البدوي». لقد كانت هذه المرحلة من النقد الجذري للديمقراطية الليبرالية مرحلة حاسمة على مستوى إشاعة وعي جديد وإيقاظ المشاعر والضماير بخصوص الحدود الموضوعية للديمقراطية الليبرالية وطابعها الشكلائي إذا لم يقع تطعيمها من الداخل وتصحيح آدائها ومسارها بحقوق اجتماعية ملموسة: فكما أن المساواة القانونية اخفت في مراحل الليبرالية الأولى وإلى حدود منتصف القرن 20 لا مساواة فعلية في الميدان وفي الممارسة، فإن الواقع أظهر كذلك أن اليد الخفية invisible hand التي تحدث عنها ادم سميث، والتي قال إنها توازن في المصالح وتصنع المصلحة العامة في مجتمع الرأسمالية المفتوح، لم تقم تلقائيا بمهذبة الوظيفة التوزيعية والتصحيحية للاختلالات، وكان على المجتمعات الغربية أن تعتمد إلى القيام بإصلاحات جذرية تقلل من الآثار الاجتماعية المخلخلة للسوق (حينما تترك بدون حدود أو ضوابط أو فرامل) وهو مات ما بعد الحرب العالمية الثانية بتأثير مباشر من الفكر الاشتراكي الديمقراطي.

● المرحلة العملية:

خلال هذه المرحلة لم يعد الفكر الاشتراكي المؤطر للممارسة السياسية فكر نخب أو مثقفين أو حتى حركات اجتماعية بل أصبح حاضرا داخل المؤسسات المنتخبة، داخل البرلمانات يقترح القوانين ويوجه النقاش بخصوص الأسس الاجتماعية المطلوبة لتوطيد نسق الحقوق والحريات الديمقراطية.

وقد أثمر ذلك كله تحولا أساسيا في مضامين المتن الديمقراطي عبر إدخال البعد الاجتماعي بعد الحقوق الاجتماعية وأعاد التوزيع والتكافؤ في صلب المعادلة الديمقراطية وفي صلب ممارسة الأجهزة السياسية والتمثيلية للديمقراطيات الحديثة.

إن بناء أسس دولة الرفاه état providence welfare state في ظل ما عرف بقوانين بيفريتش للحماية الاجتماعية في بريطانيا سنة 1945 بعد الحرب مباشرة وإقرار نظام التغطية الصحية الشاملة national health service وهو النموذج الذي تعمم في كل أقطار الديمقراطيات الغربية، كان النتيجة الطبيعية والمنطقية لإسهام الفكر الاشتراكي والاشتراكيين الديمقراطيين في تطوير وإغناء المتن الديمقراطي بصورة حاسمة وبما جعل النصف القانوني للبرجوازي يتصالح مع نصفه الآخر السلوكي (إذا استعزنا بعبارة فرانسوا فيري).

وبالطبع فإننا نتحدث عن إسهام الفكر الاشتراكي الديمقراطي وليس عن التجارب التي عرفتها الأقطار التي تبنت نظاما شيوعية على النمط الستاليني والتي انتهت إلى إقامة نظم توتاليتارية لا مجال فيها سوى للرأي الواحد والسياسة الوحيدة والايديولوجيا الواحدة، ولا مكان فيها للحقوق والحريات الأساسية الديمقراطية، سواء في شقها السياسي أو في جوانبها الاجتماعية كما برز جليا بعد انهيار هذه الأنظمة بعد سقوط جدار برلين حيث تبين أن «النموكلاتورا» التي تحكمت في تلك الأنظمة أضاعت الحقوق الاقتصادية والسياسية معا.

موضوع مساهمة الفكر الاشتراكي الديمقراطي في إغناء المتن الديمقراطي يعاود الظهور في البلدان النامية، ترتفع الأصوات وتتواتر المطالب والمراجعات لتؤكد أن الديمقراطية ليست مجرد مؤسسات وطنية وإقليمية ومحلية ولا هي مجرد أجندة ومواعيد انتخابية دورية بل هي نسق متكامل من القواعد والمؤسسات والممارسات والسياسات العمومية لصالح أغلبية الشعب ولقد تبلور هذا النقاش في بلدان أمريكا اللاتينية منذ أن بدأت تعيش مرحلة انتقالها الديمقراطي في بداية الثمانينيات.

● من الديمقراطية التمثيلية إلى الديمقراطية التشاركية: المسار،

الملايسات ودواعي التبلور:

تقوم الديمقراطية التمثيلية على مبدأ تمثيل الأمة في ممارسة السيادة من طرف هيأت منتخبة، وذلك في مقابل الديمقراطية المباشرة حيث تمارس الأمة أو الشعب السيادة بصورة مباشرة كما كان الشأن في أثينا القديمة وكما هو الشأن في بعض الكانتونات (المقاطعات السويسرية). ولكي تتخذ الديمقراطية التمثيلية صبغتها الحقيقية المكتملة يجب أن يشترك مجموع أفراد الشعب في انتخاب ممثلي الأمة أي على أساس حق الاقتراع العام غير المقيد، وهو الأمر الذي أخذ وقتا طويلا في مسار تطور الديمقراطيات.

لقد عرفت الأنظمة الديمقراطية خلال تطورها الحديث، أشكالا وسيطة بين الديمقراطية المباشرة والديمقراطية التمثيلية منها ما لازالت بعض صوره معمولا بها إلى يومنا مثل الاستفتاء (حيث يعمل الناخبون كجهاز تشريعي للمصادقة أو عدم المصادقة على مشروع أعده الجهاز

التشريعي أو أية هيئة أو مؤسسة أخرى من المؤسسات الديمقراطية) الذي لازال أحد التطبيقات الأكثر شيوعاً ضمن أشكال الحكم نصف المباشر والذي يتضمن كذلك الاعتراض الشعبي (قرار تتخذه الهيئة الناجبة أي مجموع المواطنين الناخبين لمنع نفاذ قانون أقرته هيئة تشريعية) والاقتراح الشعبي حيث يمكن في ظل أشواط معينة أن تقترح فئات من الشعب تشريعاً معيناً على البرلمان.

وعلى الرغم من أن الديمقراطيات التمثيلية عرفت صوراً من المشاركة الشعبية بأشكال متعددة ومتفاوتة فإن مفهوم الديمقراطية التشاركية لم يتبلور بشكل مكتمل ولم يصبح للمفهوم وتطبيقاته الميدانية صدى ومنظورية Visibilité كبيرة إلا في العقود الثلاثة الماضية.

يتحدث الان تورين في تفسير صعود مطلب المشاركة الشعبية المتزايدة في الديمقراطيات الغربية قائلاً «لأنه خلال فترة من القرن العشرين تم تحطيم الديمقراطية من قبل أنظمة سلطوية توتاليتارية قدمت نفسها على أنها شعبية أو ثورية فإنه صار لزاماً علينا أن نحدد الديمقراطية أساساً من زاوية الحقوق العامة التي تحد من تعسف السلطات الحاكمة. في هذه المرحلة قد نسقط في خطأ حصر الديمقراطية في الآليات والمساطر المؤسساتية وأن ننسى ضرورة وجود حركات اجتماعية تفرض على السلطات العمومية الحرية والعدالة»، ثم يضيف «خلال القرن الثامن عشر والجزء الأكبر من القرن التاسع عشر عملت الديمقراطية الإنجليزية على تعزيز الحريات ولكنها حافظت على سلطة الاوليغارشية وفي المقابل كافحت الديمقراطية الفرنسية بشكل أفضل من أجل العدالة ولكنها مالت أكثر من مرة صوب السلطوية»... ثم يضيف «يكفي أن تضعف المؤسسات وأن لا يعود بمقدور النظم السياسية أن تستجيب للمطلب الاجتماعي في العدالة والتكافؤ لتدخل الديمقراطية في أزمة». (الان تورين *pouvons nous vivre ensemble égaux et différents?* Ed fayard 1997 p 283).

وحيثما يتحدث الملاحظون عن أزمة الديمقراطية التمثيلية فليس معنى ذلك التشكيك في فعالية المتن الفكري والقيمي للديمقراطية، بل من أجل إثارة الاهتمام إلى أن تطورات القيم الديمقراطية ذاتها في مجتمعات اليوم صارت تفرض أو تستدعي تبني مقاربات وأساليب عمل تدخل جرعات متزايدة من الديمقراطية التشاركية التي يكون المواطنون (والحركات الاجتماعية وممثلي المجتمع المدني) بمقتضاها، قادرون على التأثير الفعلي في بلورة التشريعات والقرارات التي تتخذها مختلف المؤسسات المنتخبة أو الأجهزة الحكومية الادارية المكلفة بإدارة الشأن العام وذلك خلال مرحلة الاعداد القبلي أو خلال مرحلة بلورة تلك التشريعات والقرارات. ذلك

هو المفهوم العميق للديمقراطية التشاركية اليوم والتي تتطور أشكالاً وممارسات في كل المجتمعات.

أسباب مظاهر التراجع والوهن التي عرفتها الديمقراطية التمثيلية في البلدان المتطورة والتي وضعت على الأحداث السياسية وفي بؤرة الاهتمام الأولى تعزيز الديمقراطية التشاركية، هي أسباب متعددة يمكن إبراز بعضها فيما يلي:

✓ التأثير الذي مارسه تراجع دور الأيديولوجيات في تأطير السلوك السياسي والذي كان من نتائجه تراجع أشكال الانتماءات السابقة ودور المنظمات السياسية الكبيرة التي كان لها دورها الحاسم في بناء التصورات والتمخيلات السياسية الجماعية.

✓ مسلسل العولمة الذي كان من بين بعض نتائجه في الحقل السياسي تضيق البدائل وإمكانات العمل على مستوى الاختيارات الاقتصادية بالنسبة لمتخذي القرارات وتضاءل الفروقات في السياسات العمومية المتبعة من طرف الحكومات بصرف النظر عن العائلات السياسية التي تنتمي إليها.

نتيجة العاملين السابقين تبدت في نوع من تولد أزمة ثقة في المؤسسات السياسية التقليدية، بما فيها المؤسسات التمثيلية. وتبلور مطلب الديمقراطية التشاركية، ديمقراطية القرب بشكل ملح. غير أنه من الخطأ الذهاب بعيداً في إطلاق الأحكام والقول مثلاً بأن الديمقراطية التقليدية دخلت في أزمة عميقة في البلدان المتطورة، ذلك أن المؤشرات الراهنة تبين قدرة الديمقراطية التمثيلية على التأقلم والتصحيح والانفتاح على أساليب ومناهج عمل متكامل بما مع مختلف صور وأشكال الديمقراطية التشاركية الأكثر تطوراً.

وفي البلدان النامية، التي لا زالت تتخبط في مشاكل بناء القواعد والآليات الدستورية والقانونية للديمقراطية بشكل عام وتغالب عوامل الكبح والانحسار على هذا الصعيد فإنه سيكون من باب الخطأ المضاعف، واللامعقول الحديث عن أزمة الديمقراطية التمثيلية، وهي التي لم يكتمل بنائها بعد، أو ربط التطور أو الانتعاش النسبية للحركات الاجتماعية والمجتمع المدني بأزمة المؤسسات التمثيلية وتفسير هذه بتلك.

المحور الثاني: الديمقراطية والحكومة: الثقافة السياسية، القيم المرجعية، المؤسسات وآليات الاشتغال

تحدد الديمقراطية كنظام للحكم وكنمط حكمة بمجموعة من المؤسسات وآليات الاشتغال، تستند إلى ثقافة سياسية راسخة وقيم مرجعية، تعطيها المناعة وقوة الاستمرار.

1 - الثقافة السياسية والقيم المرجعية:

لقد استعرضنا بصورة إجمالية الإطار التاريخي الذي تبلورت في سياقه الثقافة السياسية والقيم المرجعية المؤسسة للديمقراطية من خلال تتبع الروافد الفكرية الكبرى للفكر الديمقراطي ومحطات التطور المختلفة لهذا الفكر منذ عصر اليونان القدماء وإلى حدود المرحلة الراهنة التي تتميز يتحاور شكل الديمقراطية التمثيلية وأشكال وصور الديمقراطية التشاركية.

وسنستعرض في الفقرات اللاحقة ما يمكن دعوته بالنواة الصلبة للثقافة السياسية والقيم المرجعية للديمقراطية والتي يمكن بسطها من خلال ثمانية مبادئ وقيم تشكل، متجمعة مترابطة، البنية القاعدية (بتعبير راولز) للديمقراطية اليوم.

مبدأ التسامح *tolérance* والحق في الاختلاف. ويذهب العديد من شرائح الديمقراطية إلى حد التأكيد بأن تبلور ثقافة التسامح كانت علامة فارقة في تبلور اللبنة الأولى للممارسة الديمقراطية. عند بداياتها الأولى بعد نهاية الحروب الدينية. في أوروبا (الن بيرفيت في كتابه *les sociétés de confiance*) وبالطبع فإن الحق في الاختلاف هو أحد مشتقات مبدأ التسامح ويعني قبول الآخر المختلف في أفكاره ومعتقداته السياسية، خاصة إذا أخذنا في الاعتبار غياب إمكانية وجود حقيقة مطلقة في المجال السياسي، إذ أن الحقيقة في المجال السياسي تتموقع - كما لاحظ جون ستيوارت ميل عند نقطة تقاطع ما بين الآراء المتعارضة.

يرتبط بمبدأ التسامح، ويجسده مبدأ التعددية pluralism ويأخذ هذا المبدأ كامل موقعه في صرح البيان الفكري الديمقراطي من كون تجارب الانتقال الديمقراطي في الأقطار النامية فخلال العقود الماضية تميزت في المقام الاول من الانتقال إلى أنظمة الحزب وهيمنة الرأي الواحد إلى أنظمة تقر بالتعددية في كل مجالات العمل الفكري والسياسي والنقابي والإعلامي.

- ✓ مبدأ السيادة الشعبية والذي يقضي بالإقرار الصريح بأن الشعب هو مصدر كل السلطات وأن مشروعية المؤسسات السياسية إنما تستمدّها من رضی الشعب.
- ✓ الدستور (أو ما يدخل في عدادها من وثائق مؤسسة) والتي تجعل قواعد الحكم الاساسية مقننة في وثيقة دستورية يكون لها التفوق في المعيارية الحقوقية على باقي القوانين. وتكون المرجع بالنسبة لكافة السلطات.
- ✓ فصل السلط: أي فصل واضح للسلطات، التشريعية والتنفيذية والقضائية، بما يضمن انصراف كل مؤسسة إلى المهام الموكولة لها، وبما يكفل المبدأ الديمقراطي القديم القائل بأن السلطة تحدد السلطة. جدير بالذكر هنا أن استقلال القضاء الذي صار العنوان البارز في المطالب الديمقراطية في بلدان الانتقال الديمقراطي يجد أساسه في هذا المبدأ الديمقراطي المؤسس.
- ✓ حكم القانون، Rule of law أو سيادة القانون والذي يقضي بأن القانون، باعتباره تجسيدا للإرادة العامة هو حكم فوق الجميع كما يعني هذا المبدأ أيضاً مؤسسة الحكم أو تكريس سلطة المؤسسات بما يتعارض مع شخصيتها.
- ✓ يرتبط بهذا ويكمله مبدأ حياد الادارة والذي يقضي بالعمل على ضوء تبعية الاداري (البيروقراطية) للسياسي وليس العكس. ويعطي لعناصر الادارة صفة Civil servants ويجعل وظيفتهم أو توجهات عملهم لا تتغير بتغير الأغليات السياسية عقب الانتخابات العامة مثلاً.
- ✓ ربط المسؤولية بالمحاسبة، أي الخضوع لمبدأ المحاسبة أو على الأصح لسلطة المحاسبة بالنسبة لكل السلطات التي يخولها الدستور مثلاً صلاحيات ومسؤوليات. وقد أصبح لهذا المبدأ اسم يدل عليه في الأدبيات السياسية الديمقراطية: يتعلق الامر بمفهوم: الجاهزية لتقديم الحساب، accountability.
- ✓ وجود منظومة متكاملة لحقوق الإنسان: تتميز الأنظمة الديمقراطية بوجود منظومة متكاملة من الحقوق والحريات العامة تركزها الدساتير والقوانين وترعاها المؤسسات المختلفة .

لقد ارتبط ميلاد الديمقراطية والصراعات الأولى التي تمت في إطار تكريسها بالعمل من أجل الحقوق السياسية والمدنية كحرية الرأي والتعبير وتأسيس الجمعيات والحق في تأسيس الجمعيات والحق في المشاركة السياسية، ولكن تطور الديمقراطية في الحقب اللاحقة فرض توسيع فضاء الحقوق والحريات لتطال مجالات أخرى لو تكن مشمولة بالجيل الأول من الحقوق، وهكذا اغتنت ترسانة الحقوق والحريات ببروز جيل جديد بعد الحرب العالمية الثانية تمثلت بالجيل الثاني، جيل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية الذي كان قد تبلور في شكل سياسات عمومية (تشريعات وإجراءات بيفرديج beaveridge في بريطانيا وإدخال التغطية الصحية الإلزامية سنة 1948) همت نظم الحماية الاجتماعية ضد المرض والبطالة والعجز والشيخوخة وغيرها من انواع الحماية، سنوات قبل أن تقنن كحقوق وتكرس في صلب الدساتير.

ومع تطور الحاجيات والتحديات فإن أجيال جديدة من الحقوق بدأت تتبلور من قبيل - مثلا- الحق في المعلومة والحق في بيئة سليمة والحق في السلم... من الحقوق التي فرضتها بصورة ما عوامة الرهانات والتحديات الجديدة، من ذلك مثلا ما تذكره دومينيك شنابر السوسولوجية الفرنسية التي بينت الضغوطات التي يواجهها مفهوم المواطنة في المجتمعات الأوروبية التي تعرف استقرار جاليات كبيرة من المهاجرين وذلك باتجاه المنطق التضييقي الإقصائي الذي حمله مفهوم المواطنة القديم.

وينظر اليوم إلى مبدأ المواطنة الكاملة المتساوية في الحقوق والواجبات كمبدأ إدماجي inclusif يتجاوز ويلغي من طريقه كل ما من شأنه أن يقصر ممارسته على فئة دون أخرى.

ولقد اتسعت الديمقراطية الحديثة في إطار توسيع هوامش المشاركة المنصفة إلى ثقافة سياسية جديدة أدخلت بعد الجندره كبعد أساسي في العملية السياسية (المنافسة والكوطا) كتجسيد. إن مبدأ المواطنة الكاملة المعتمد أكثر فأكثر في الدساتير الديمقراطية وفي التشريعات التفصيلية المرافقة لها يجعل التساوي في الواجبات والحقوق شاملا دون أي شكل من أشكال التمييز بسبب الجنس أو اللون أو المعتقد أو العرق أو الانتماء الاجتماعي أو الإعاقة أو أي تمييز آخر.

وتبين دينامية الحياة السياسية والمؤسسية في البلدان والعواصم الكبرى في الديمقراطيات الغربية كيف تتجه التشريعات مثلا اليوم إلى توسيع حق المشاركة في الانتخابات المحلية

للمهاجرين وكيف يتم استحضار حقوق أخرى في النقاش العمومي في سياق تفعيل مبدأ المواطنة الكاملة ذي الطبيعة الإدماجية.

وإجمالاً فإن ذلك النقاش ذو الطبيعة السجالية/الأيدولوجية حول أفضلية الحقوق السياسية أو الاقتصادية الاجتماعية أو حول ثنائية حقوق شكلية/حقوق عملية، إن ذلك النقاش بات ينتمي اليوم إلى الماضي، أو نقل إلى تاريخ الفكر السياسي ولم يعد له صلة بالواقع الراهن الذي تتكامل اليوم، في انشغالات المواطنين في الديمقراطيات الحديثة كل أجيال الحقوق والحريات.

2 - الديمقراطية: المؤسسات وآليات الاشتغال.

تقوم الديمقراطية التمثيلية على وجود مؤسسات تضطلع بوظائف وأدوار أساسية في العملية الديمقراطية كما تقوم على آليات عمل تسندها.

وتتوزع هذه المؤسسات في جل الديمقراطيات على المستويات الوطنية والجهوية والمحلية:

• البرلمان

في المستوى الوطني نجد البرلمان، وهي المؤسسة التي ترمز بامتياز إلى الديمقراطية الحديثة والتي تضطلع بوظيفتي التشريع، تشريع القوانين، والمراقبة، أي مراقبة أعمال الحكومة وتتبع سير السياسات العمومية وأداء المرافق العامة. وتستعمل المؤسسة البرلمانية عادة تقنية الأسئلة الشفوية والأسئلة الكتابية في إستجواب أعضاء الحكومة كتنقيتين أساسيتين للتتبع والمراقبة، كما قد تلجأ إلى لجان تقصي الحقائق في بعض الحالات الهامة التي تكون فيها الحكومة أو أحد مرافقها الإدارية محل انتقادات كبيرة بسوء التصرف في تدبير ملفات او معالجة قضايا عامة.

ومن الثابت في الديمقراطيات أن الحكومات لا يمكنها أن تبدأ في ممارسة عملها إلا بعد مناقشة ثم مصادقة البرلمان على البرنامج الذي تعتمد تطبيقه في كافة مستويات العمل

الداخلي والخارجي في اطار ما يعرف بالتصريحات الحكومية. وتختلف تشكيلة البرلمانات باختلاف التجارب والملاسات التاريخية التي أحاطت بتكوينها في الأصل: إذ توزع بين نظم تعمل بالمجلس الواحد ذي التمثيلية الشاملة والنظم التي تعمل بنظام المجلسين حيث يتكون البرلمان من مجلسين، قد تختلف طرق انتخابهما والهيئات الناخبة التي تتولى انتخابهما.

والملاحظ أن بلدان الديمقراطيات الغربية الرائدة والعريقة تعمل بنظام المجلسين، فهو النظام المعمول به في بريطانيا (مجلس العموم ومجلس اللوردات) وفي الولايات المتحدة، حيث يتكون الكونغرس من مجلسين وفي فرنسا وغيرها من أقطار الديمقراطيات الغربية.

وفي معظم برلمانات الديمقراطيات الرائدة فإن الممارسة الديمقراطية استقرت على أساس أن للمجلس ذي التمثيلية الشاملة الكلمة الفصل في مجالات التشريع والمراقبة، (مثلا بخصوص قوانين المالية).
الجدير بالذكر أن النظام الدستوري المغربي يعمل بنظام المجلسين (مجلس النواب ومجلس المستشارين).

• آليات الاختيار في النظم الديمقراطية:

تقوم النظم الديمقراطية على آلية الانتخاب كآلية رئيسية في اختيار المؤسسات التمثيلية. ويعتبر الانتخاب الصورة الأكثر وضوحا للتعبير عن الإرادة العامة والسيادة الشعبية. ويتخذ الاقتراع أشكالا متعددة يمكن إجمال الاساسي فيها فيما يلي:

الاقتراع المباشر والاقتراع غير المباشر: إذ يكون الاقتراع مباشرا حينما يتم رأسا وبدون وسطاء حيث يختار المواطنون الناخبون ممثلهم للمؤسسات المنتخبة، إما الاقتراع غير المباشر فيتم على درجتين أو أكثر أي أن الناخبين يعتبرون في هذه الحالة ناخبين أوليين ينتخبون عددا محدودا يتولون بدورهم في مرحلة ثانية انتخاب أعضاء المجالس التشريعية أو الرؤساء حسب الحالات.

● التصويت الفردي الإسمي والتصويت باللائحة:

في إطار النمط الأول التصويت الفردي يختار المواطن نائبا عن دائرة انتخابية ضمن النواب المتنافسين، أما في النمط الثاني فيتم الاقتراع على لائحة من بين لوائح تتنافس في دوائر انتخابية واسعة نسبيا. والقاعدة أن اللوائح المتنافسة تكون ممثلة للأحزاب التشكيلات السياسية المتنافسة في الاستحقاقات الانتخابية.

● نمط الاقتراع بالأغلبية ونمط التمثيل النسبي:

في النمط الاول يشترط لنجاح النواب حصولهم على أغلبية نسبية أو مطلقة حسب التشريعات (في بريطانيا، الأغلبية النسبية في دورة واحدة) وهناك نظم أخرى تشترط الاغلبية المطلقة للفوز فإن لم يتم ذلك يتم اللجوء إلى الدور الثاني (النظام الانتخابي الفرنسي). أما في النمط الثاني فيتم توزيع المقاعد المتبارى حولها حسب نسبة الأصوات التي حصل عليها المتنافسون. وينطبق هذا بصفة أساسية على نظام الاقتراع باللائحة. وحتى داخل نظام الاقتراع باللائحة فإن هناك طريقتان في احتساب الأصوات إذ يتم التمييز بين طريقة أكبر معدل وبين طريقة أكبر البقايا.

● المؤسسات التمثيلية الجهوية والمحلية.

تعتبر المؤسسات المنتخبة، الجهوية والمحلية أحد المستويات المحلية الأساسية للممارسة الديمقراطية إذ تشكل الإطارات الأساسية للتمثيل الديمقراطي للمواطنين في الجماعات الترابية، جماعات محلية وجهات، تمكنهم من المساهمة في إدارة شؤونهم المحلية بكل مقتضياتها وأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتنموية.

وتعتبر الجماعات الترابية المحلية والجهوية في الأنظمة الديمقراطية المؤسسات الأكثر اكتمالا لديمقراطية القرب كما أصبحت تضطلع بأدوار طلابية في تطوير الهندسة المؤسساتية للديمقراطية من خلال ما تسمح به من إعادة توزيع الاختصاصات والصلاحيات التسييرية

والتدبيرية في الدول الديمقراطية الحديثة وكذا في تطوير وإغناء المفاهيم التنموية وتعبئة الموارد وتمكين البعد المحلي في كل ما يرتبط بالتطور الاقتصادي والاجتماعي.

● المؤسسات المنتخبة الممثلة للمصالح المهنية.

لا يكتمل البناء المؤسساتي الديمقراطي بدون وجود نسيج قوي من المؤسسات المنتخبة الممثلة للمصالح المهنية، التي تنتظم في شكل غرف للتجارة والصناعة تمثل بعض المصالح الفئوية الاساسية وتكون إطرارات وفضاءات أساسية للتداول في القضايا ذات الارتباط بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية العامة وإطارا لا غنى عنه لتدبير جزء كبير من القضايا التي تهم الفاعلين الاقتصاديين في علاقتهم بالدولة وبكل المؤسسات العمومية.

● الحكامة: الاسم الجديد للتدبير الديمقراطي.

يرمز مفهوم الحكامة بدرجة أساسية إلى التدبير الديمقراطي لقضايا المجتمعات. وقد استخدم المفهوم في البداية ضمن فنون التسيير الاقتصادي management قبل أن ينتقل إلى مجال التدبير السياسي. ثم إلى مجالات أخرى حيث صار يجري الحديث مثلا عن الحكامة المحلية *gouvernance locale* والحكامة الحضرية *gouvernance urbaine*.

يرمز مفهوم الحكامة الذي يضاف له عادة «الجيدة» إلى جملة من الممارسات وآليات العمل الكفيلة بالوصول إلى نتائج إيجابية في تدبير الحقل السياسي ترضاها المجموعة الوطنية التي يتم اتخاذ القرارات باسمها. وتشمل هذه الممارسات - فيما تشمل - العناصر والمعطيات التالية:

- ✓ التشاور مع كل الفاعلين المعنيين عند تحديد الاختيارات والاستراتيجيات؛
 - ✓ اعتبار رأي هؤلاء الفاعلين عند إعداد السياسات العمومية والبرامج؛
 - ✓ التوفر على إطار معياري يسمح بتقييم حصيالات العمل وتقويم الاختلالات بعد إبراز ما طرأ منها أثناء تطبيق برامج السياسات العمومية.
- أخيرا فإن واحدا من أهم عناصر الحكامة هو العمل بمبدأ الجاهزية لتقديم الحساب

Accountability الذي أشرنا إليه سابقا. وإذا أخذنا على سبيل المثال استعمال مفهوم الحكومة في مواكبة أداء المؤسسات المكلفة بتسيير الشأن المحلي (الجماعات الترابية) كما يظهر في المواكبات التقييمية الحديثة التي تؤكد على الحمولة teneur الديمقراطية لعمل هذه الوحدات الترابية، فإننا نلاحظ أن تلك التقييمات تحكم على ذلك الأداء أكثر فأكثر انطلاقا من معيار أولي وأساسي يتمثل في مدى قدرة تلك المؤسسات على لعب دور استراتيجي في التنسيق بين مختلف المتدخلين، فاعلين خواص ومؤسساتيين (مستثمرون، منعمشون، إدارات حكومية مركزية، مؤسسات المجتمع المدني، جمعيات ووداديات السكان...) وقدرتها على صهر مساهمات الجميع في بلورة خطط التنمية المحلية، أو فيما يدعوه الجغرافيون والمخططون الحضريون بإنتاج المدينة.

● دور الأحزاب السياسية:

يعتبر دور الأحزاب السياسية دورا حاسما لا غنى عنه في كل نظام ديمقراطي، إذ ليس من الممكن إطلاقا تصور ديمقراطية بدون أحزاب سياسية فاعلة وقوية حاضرة في قلب وصميم مختلف التفاعلات السياسية.

إن الأحزاب السياسية هي الإطارات الأساسية للتنشئة السياسية والمشاتل الطبيعية لتكوين النخب السياسية المؤهلة لإدارة الشأن العام في مختلف مستوياته الوطنية والجهوية والمحلية. إن أية ديمقراطية لا يمكنها أن تستغني عن مؤسسات تقوم بدور ما يعرف بتجميع وتنظيم المطالب Agrégation des demandes ودور التوسط السياسي intermédiation politique بين الأجهزة السياسية الحاكمة والمواطنين. وربما كانت أكثر الأخطاء الشائعة و-الناصفة للديمقراطية- هي الخلط بين دور الأحزاب السياسية والدور الذي يمكن أن تلعبه بعض مؤسسات المجتمع المدني أو بعض الحركات الاجتماعية (سنتناول هذه الإشكالية بشيء من التفصيل في المحور الثالث).

● الإعلام سلطة رابعة في النظم الديمقراطية:

اعتباراً لأهميته المتزايدة الناجمة في جزء كبير منها اليوم عن التطور الهائل في وسائط الاتصال، فإن الإعلام في الأنظمة الديمقراطية صار يلعب دور المحرك والمحفز للدنامية السياسية برمتها، فهو إلى جانب أدواره التقليدية في الاخبار والتقضي وتنوير الرأي العام بمعطيات الواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي صار يضطلع بأدوار استراتيجية في صناعة الرأي العام أولاً بأول بل وساعة بساعة، كما أصبح له دور أساسي في مراقبة السير العام لمختلف المؤسسات السياسية. وترمز مقولة السلطة الرابعة التي تطلق على الإعلام بشقه المرئي والمسموع والمكتوب إلى هذا التطور في الأدوار السياسية الاستراتيجية للإعلام في الديمقراطيات اليوم.

● النقابات:

تضطلع النقابات بأدوار طلائعية في الأنظمة الديمقراطية وقد أصبحت جزءاً أساسياً وفعالاً رائداً في المشهد المؤسسي العام ضمن هذه الأنظمة.

تقوم النقابات بوظائف أساسية تم ثلاثه مستويات على الأقل:

المستوى الأول: الدفاع عن مصالح العمال والمستخدمين والموظفين في كل ما يرتبط بالأجور والتعويضات وظروف العمل وإجراءات السلامة الصحية والتكوين والتكوين المستمر والضمان الاجتماعي وغيرها من الحقوق الاجتماعية، بما يفضي إلى توسيع وتراكم في مجال المكتسبات الاجتماعية.

المستوى الثاني: مستوى المفاوضة الجماعية التي قد تتخذ صوراً وأشكالاً متعددة ولكنها تلتقي في هدف واحد هو التغلب على كل المشاكل والاستجابة لما قد يطرأ من مستجدات على صعيد مختلف القطاعات والوحدات الإنتاجية، بما ينمي الروح التفاوضية بين الفرقاء الاجتماعيين (عمال مستخدمون/مشغلين/إدارة).

المستوى الثالث: تلعب النقابات-وهذا أحد أدوارها الأساسية اليوم- وظيفة أساسية في عملية التوازن والتخطيط الاجتماعية régulation sociale من خلال الحوار الاجتماعي والمساهمة في إدارة النزاعات عبر أساليب الحوار والتوافقات.

وتلعب النقابات أدواراً تكميلية أخرى كمؤسسات تساهم في التأهيل المهني والتكوين المستمر والخدمات الاجتماعية التكميلية (المثال الألماني نموذج في هذا السياق).

جدير بالإشارة أن العلاقة بين السياسي والنقابي في المجتمعات الديمقراطية هي علاقة وطيدة تسهل عملية انسياب القرارات السياسية في الحقل الاجتماعي ولا يجب في هذا الصدد أن ننسى أن أصل بعض الأحزاب العريقة في بعض الديمقراطيات الغربية يعود إلى منشأ نقابي كما هو الشأن بالنسبة للحزب الاشتراكي الديمقراطي الألماني SPD (الذي يعود تاريخ ميلاده إلى 1863) وحزب العمال البريطاني Labour party 1899.

المحور الثالث: المشاركة السياسية للشباب المغربي: السياق التشخيصي وممكنات التفعيل:

1 - ضعف نسبة المشاركة السياسية: تشخيص الوضع Etat des lieux

سواء أخذنا المشاركة السياسية في جوانبها أو حدودها الدنيا أي كمجرد اهتمام بالسياسة والانشغال العادي بالقضايا السياسية العامة، أو أخذناها من زاوية درجة أعلى في المشاركة والالتزام السياسي، حينما يتحول الاهتمام والانشغال إلى إقبال على العمليات الانتخابية -تصويتا- خلال مختلف الاستحقاقات الانتخابية، الوطنية أو المحلية، أو أخذناها أخيرا في الدرجة الأكثر تطورا على صعيد الالتزام والمشاركة، أي الانخراط في مسلسل العمل السياسي من خلال الترشيح لشغل المقاعد في المؤسسات الانتخابية، فإننا نقف على ضعف ومحدودية المشاركة السياسية للشباب المغربي. إننا نقف على ضعف المشاركة أيا كان المستوى، من بين المستويات الثلاثة المذكورة، الذي نختار أن نتتبع فيه الظاهرة أو نقيس حجمها.

إن أية دراسة إحصائية لنسبة المشاركة في الانتخابات العامة في المغرب خلال مختلف الاستحقاقات الانتخابية ستكشف لا محالة أن العزوف أصبح سلوكا شبه قار لدى فئات عريضة من الشباب المغربي وأن الظاهرة تتزايد وتعمق. ونسبة المشاركة بالطبع هي مقياس أولي حاسم لقياس حجم المشاركة السياسية، ومع حجم المشاركة حجم التسييس - Politisation.

ولا يعني التسييس هنا الاحتراف السياسي كما قد يفهم أو يتبادر إلى الذهن، ولكنه يعني إدراك العلاقة القائمة بين الممارسة السياسية والقرارات السياسية، وبين المعيش اليومي للمواطنين، في تجلياته وامتداداته القانونية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وقدرة السياسة على إحداث التغيير.

الانعكاسات السلبية لضعف المشاركة السياسية للشباب المغربي والعزوف تبرز بصورة

أكثر وقعا أو هولا حينما نستحضر معطى كون البلد يمر من مرحلة انتقال ديمقراطي حيث من المعلوم أنه خلال مراحل الانتقال فإن حجم المشاركة السياسية يتنامى ويتضاعف لأن المجتمعات تعرف عادة - كما تنفيذ الدراسات المنصبة على مراحل الانتقال - حركة تعبئة جماهيرية واسعة لإنجاز التحولات الديمقراطية المطلوبة، وهو ما يتوافق عادة مع مستويات مشاركة واسعة.

ولذلك فإنه لا يمكن الركون إلى تلك التفسيرات السطحية التي تكتفي بتزديد شبه كلي للفكرة القائلة بأن العزوف السياسي للشباب هو ظاهرة عالمية، أولا لأن هذا العزوف نسبي في حجمه في الأقطار المكتملة التطور الديمقراطي، وثانيا لأنه سلوك غير قار على مدى زمني طويل كما هو حاصل عندنا، وثالثا لأنه يخضع لاعتبارات أخرى سبق أن تحدثنا عنها حينما أشرنا في فقرات سابقة إلى أثر العولمة على تقلص الخيارات أمام الطبقات السياسية وما أفضى إليه هذا من تقارب مضامين السياسات العمومية على مستوى مختلف العائلات السياسية. الأمر الذي قد يقلص في فترات معينة من حوافز الالتزام السياسي أو جاذبية المؤسسات السياسية.

وليست هذه بالتأكيد هي الحالة أو الوضعية التي تميز ملابسات الممارسة السياسية في المغرب كبلد يعيش أحد أطوار مرحلة الانتقال الديمقراطي، من المفروض أن تعرف مشاركة سياسية واسعة على مستوى كل الفئات الاجتماعية وعلى مستوى الشرائح العمرية وخاصة الشباب بحكم ثقله العددي في البنية الديموغرافية للبلاد.

ولم يعد ممكنا أيضا تفسير انحسار مشاركة الشباب في الحقل السياسي بكوابح ثقافية أو قانونية: فعلى المستوى الثقافي تبرز كل معطيات التطور السوسولوجي أن المجتمع المغربي تجاوز تلك الثقافة التي كانت تؤطر نظرتة في مراحل سابقة إلى فئة الشباب والتي كانت تجعله يلصق بالشباب نعوتا من قبيل عدم النضج أو الاندفاعية أو ضعف وازع المسؤولية... فهذه النظرة تغيرت رأسا على عقب بفعل تطورات سوسيو- مهنية حاسمة أدت-فيما أدت إليه- إلى وصول الاجيال الجديدة إلى مواقع ريادية في تسيير المؤسسات الاقتصادية وإدارة مرافق هامة، والتواجد بكثافة في مهن حرة طليعية.

وعلى المستوى القانوني الحقوقي، فإن الكوابع القانونية التي كانت تحد أو تعرقل من المشاركة السياسية للشباب انتهت مع إقرار التشريعات لتخفيض سن التصويت إلى 18 سنة و سن الترشيح إلى 21 سنة وهي معدلات السن المعمول بها في تحديد سن الرشد السياسي اليوم في الديمقراطيات. وهو ما شكل في حينه استجابة لمطلب أساسي ظلت تناضل من أجله المنظمات الشبابية المغربية لمدة طويلة سواء على مستوى شبيبات الأحزاب السياسية أو منظمات المجتمع المدني العاملة في الحقل الحقوقي والمدني.

وعلى المستوى القانوني أيضاً فإن إقرار مبدأ لائحة الشباب في الانتخابات البرلمانية لأول مرة في الانتخابات الاخيرة عزز نسبيا من حلقات مسلسل رفع الكوابع القانونية أمام المشاركة السياسية للشباب المغربي في الحياة العامة.

ولا يمكن كذلك تفسير ظاهرة العزوف السياسي وضعف المشاركة السياسية في صفوف الشباب المغربي على النحو الذي يجعلها مؤشرا على صراع أجيال سياسية، كما يستشف من بعض الطروحات السياسية التي ترد في بعض المعالجات أو المواكبات الأكاديمية أو الصحفية السريعة، ذلك أن وقائع التطور الطبيعي للحقل السياسي لا يشي بوجود أي تدافع يجعل حقا من صراع الأجيال بعدا محددًا وعنصرا حاسما يحدد وجهة الحقل السياسي وقضاياها ورهاناته الأساسية إذ أن المعطيات الفعلية في الميدان تبين وجود انسياب طبيعي في وثيرة توالي وتلاحق الأجيال السياسية. بما لا يؤكد وجود بنية زعامات دائمة على نمط ما يعرف في بعض الثقافات السياسية بـ les mandarins.

تجدر الإشارة إلى أنه بخصوص إشكالية ضعف المشاركة السياسية للشباب المغربي هناك مفارقتان تطبعان الوضع:

المفارقة الأولى تكمن في أن ظاهرة العزوف لا ترتبط بصفة حصرية أو صميمية بمستوي التعليم والتكوين niveau d'instruction إذ نصادفها في أوساط الشباب المتعلم، بل والحائز على شهادات جامعية، بنفس الصورة والوتيرة التي قد نصادفها في صفوف الشباب غير المتعلم.

ومعنى هذا أن مستوى التعالق Corrélation (بالمعنى السوسيولوجي) بين المستوى التعليمي ومستوى المشاركة السياسية ليس من القوة أو البدهة المفترضة. أما المفارقة الثانية فتبتدئ من خلال هذا التناقض، أو لنقل بلغة أخرى أكثر نسبية وأقل قطعية، هذا الانعدام في التناسب بين حجم المشاركة السياسية للشباب المغربي (وهي ضعيفة ومحدودة كما ذكرنا) وبين المشاركة الواسعة والمزايدة باستمرار والانخراط الكبير في العمل الجمعي بمختلف روافده وتفرعاته الحقوقية والثقافية والاجتماعية والتوعوية والتطوعية. ومعنى هذا أن الالتزام في الواجهة المدنية/الجموعية لا ينعكس على مستوى الالتزام في الواجهة السياسية، أي أن ميكانيزم Spill over (الانسباب بين المستويات) كما يسميه الباحثون في السوسيولوجيا السياسية لمراحل الانتقال لا ينتج أثره على النحو المطلوب وبالوثيرة المطلوبة. ومعنى هذا، في المحصلة، إن الشباب المغربي يعيش على صعيد المشاركة والالتزام العام، نوعا من التوتر بين الحس المدني والحافز السياسي (حافز المشاركة السياسية) يتوجب تجاوزه بعد فهم أبعاده، وذلك لتطوير الأداء الديمقراطي في البلاد.

2 - في مخاطر التوتر بين الوازع المدني والحافز السياسي:

لقد أشرنا إلى أن ضعف المشاركة السياسية لا يمكن رده لا إلى ظاهرة يفترض أنها عالمية في مجال السلوك السياسي للشباب، ولا إلى كوابح ثقافية وقانونية ولا إلى محددات مفترضة مرتبطة بصراع سياسي بين الأجيال، وخلصنا إلى وجود نوع من التوتر، في موضوع الالتزام بالشأن العام من طرف الشباب، بين الوازع المدني (القوي) والحافز السياسي (الضعيف). ويبقى من الضروري الحديث عن/وتحليل المخاطر التي تتولد عن استمرار هذا التوتر الذي يتمظهر في نهاية التحليل في انحسار أو محدودية المشاركة السياسية في أوساط الشباب المغربي.

أولى هذه المخاطر وأكثرها مدعاة للقلق على مسار الممارسة الديمقراطية هي تعميق العدمية السياسية nihilisme politique بكل ما يحيط بها من ميل إلى تبخيس للعمل السياسي وإفقاد الناس الأمل في جدواه، وخلق حالة من التشكيك المعمم في العمليات الانتخابية والمؤسسات المنتخبة، وفي فكرة التمثيل représentation السياسي مما قد يخلق أجواء تنتعش فيها مختلف أنواع الشعبوية، وهي الخصم الأول للديمقراطية قديما وحديثا.

ثاني هذه المخاطر هي الانزلاق إلى نوع من النزعة التكنوقراطية الضيقة التي تتصور -أو تتوهم- أن الحلول لكل القضايا والمعضلات الاجتماعية هي دائماً وبالأساس حلول تقنية، خالطة بذلك بين مجال الممارسة السياسية الديمقراطية، وهي مجال إنتاج القيم المجتمعية، المعبئة، والموجهة للمشاعر الجماعية والصانعة لأسس المعيش الجماعي، وبين مجال الحلول التقنية والأداء التنفيذي للسياسات العمومية بعد تحديدها. وهكذا يتم استبدال مفهوم الدولة الديمقراطية بمفهوم الدولة العاملة l'Etat savant.

إن دعاء المقاربة التكنوقراطية يميلون عادة إلى الخلط، الذي يعني إلغاء الحدود والفواصل بين ثلاثة مستويات هي متباعدة بقوة الأشياء سواء فيما يتعلق بطبيعة المهام المنجزة في كل واحدة من هذه المستويات أو فيما يرجع لنوعية الفاعلين المتحركين. وهذه المستويات هي:

- مستوى إنتاج القيم المؤسسة للسياسات العمومية؛
- مستوى وضع البرامج القطاعية؛
- مستوى التنفيذ الميداني للبرامج المسطرة.

ومن المؤكد أن وظيفة التكنوقراط لا تتحدد إطلاقاً ضمن المستوى الأول الذي هو أساساً مستوى الممارسة السياسية والتداول الديمقراطي. أضف إلى ذلك أنه من الخصائص السلوكية لفئة التكنوقراط التبرم من أي مسعى للمراقبة الديمقراطية أو أي طلب جماهيري عام لتقديم الحساب عن الممارسة.

يشكل تنامي العدمية والشعبوية والنزعة التكنوقراطية أكبر المخاطر وأكثرها وقعا على الممارسة الديمقراطية، وهي كلها مخاطر قد تتغذى من تعمق العزوف عن المشاركة السياسية وكذا عن استمرار التوتر بين السلوك المدني والسلوك السياسي في أوساط الشباب المغربي. واستمرار هذا التوتر قد يقاوم من الخصائص الديمقراطي ويشكل في كل الاحوال فرصة ضائعة à gagner بالنسبة للتنمية السياسية والتطور الديمقراطي لأنه يفضي في المحصلة إلى تحييد neutralisation أعداد هائلة من الشباب وإبعادها عن المساهمة الإيجابية في ديمقراطية الحقل السياسي وإصلاح أعطابه وتجديد النخب السياسية داخل المؤسسات المنتخبة، وتقوية قدرات هؤلاء الشباب على مستوى إعداد السياسات العمومية وتقييمها ومراقبة تنفيذها.

3 - توسيع المشاركة السياسية للشباب: هدف استراتيجي ومهمة مستعجلة لتطوير الحقل السياسي.

على ضوء التحليل العام الذي وضعنا فيه قضية المشاركة السياسية للشباب في سياقها العام ضمن متطلبات التطور الديمقراطي، وعلى ضوء ما أبرزناه من اختلالات على هذا الصعيد، سنتولى في الفقرتين القادمتين تحديد ما نعتبره شروطاً أو مسبقات préalables لتوسيع مجال مشاركة الشباب المغربي في الحياة السياسية والتي تبتدئ بالمشاركة في العمليات الانتخابية -تصويتاً وترشيحاً- مع إبراز ما يوفره الإطار الحقوقي التشريعي من إمكانيات في هذا الباب، وخاصة مع المقتضيات الجديدة التي تضمنها دستور 2011.

● شروط ومسبقات أساسية لتطوير المشاركة السياسية:

لا يتعلق الأمر هنا بشروط مؤسساتية، أو قانونية، أو سوسولوجية، بل يتعلق بالأحرى بشروط تتعلق بالتمثلات perceptions بخصوص السياسة والمشاركة السياسية في أوساط الشباب نعتبر أن غيابها يعرقل ويعوق ويحد من حجم المشاركة ووثيرتها ومداهها.

إن المطلوب في الواقع هو تجاوز تمثلات سلبية تشكل كوابح ذاتية قوية تغذي حلقة مفرغة على صعيد السلوك السياسي، فضعف المشاركة يعزز على المدى الطويل من تلك التمثلات السلبية واستقرار تلك التمثلات في الأذهان يفاقم من سلوك العزوف. المطلوب إذن إحلال تمثلات جديدة محل التمثلات السلبية السائدة.

● أربع المسبقات الأساسية:

✓ الوعي مجدداً بأبعاد تلك المقولة الأساسية والحاسمة التي تعتبر الأرضية الأولى لكل وعي سياسي ولكل التزام سياسي وهي أن «مشكلات كل الناس هي مشكلات سياسية، وأن المشكلات السياسية هي مشكلات كل الناس» وبعبارة ثانية فالمشكلات السياسية ليست مشكلات طبقة أو فئة دون غيرها أو شريحة عمرية دون أخرى. وبالتالي لا أحد يملك

تترف الاستغناء عن الممارسة السياسية بما هي انشغال بالشأن العام المرتبط بتصميم المعيش اليومي.

✓ الوعي مجددا بأنه في المجال السياسي، وربما أكثر من أي مجال آخر فإن الطبيعة تأتي الفراغ، وبالتالي فإن الاستنكاف عن المشاركة السياسية كائنا ما كانت الأسباب أو الدعاوى الأيديولوجية لا يوقف العملية السياسية أو يوقف إنتاج القرارات وصياغة السياسات العمومية. إن الذي تؤدي إليه عدم المشاركة هو إضعاف الطابع التداوي والتشاركي، وإذن في المحصلة الطابع الديمقراطي للقرارات المتخذة والتوجهات والسياسات العمومية المقررة، وحيث يدفع سلوك عدم المشاركة إلى مزيد من أضعاف العملية السياسية الديمقراطية برمتها.

✓ الوعي بأن الفرق بين الالتزام المدني، ممثلاً في المشاركة المكثفة في العمل الجمعي (وهو قوي وسط الشباب) والالتزام السياسي ممثلاً في المشاركة السياسية -تصويتاً وترشيحاً- (وهو محدود لحد الآن في أوساط الشباب) هو فرق في الدرجة وفي مجال استثمار طاقة الفعل الجماعي وليس فرقا في الطبيعة أو في الجوهر العام للأشياء. وبالتالي فليس هناك أي أساس واقعي أو موضوعي لذلك التوتر الذي أشرنا إليه بين الوازع المدني، وازع المشاركة المدنية، وازع المشاركة السياسية، بل أن العادي والمنطقي هم أن نعتبر المعابر passerelles والمسالك القائمة بين مجالي الالتزام، علماً بأن هذه المسالك والمعابر ظلت دائماً موجودة في ذهن وفي ممارسة الأجيال السابقة، ويبدو على هذا الصعيد كما لو أن هناك نوعاً من التراجع الكبير على هذا الصعيد. وبالأمر كما اليوم فإنه لا يمكن بناء مجتمع مدني قوي وفاعل على رفض المشاركة السياسية والالتزام السياسي والاستعاضة عنهما بصفة حصرية بالعمل الجمعي وحده. وليس البديل مثلاً عن آفة الاحتراف السياسي -وهي الصورة المشوهة للالتزام السياسي كما نعرف- هو تولد بروفابل «الكائن المدني» Homo civilicus. في مجالنا العام، أي تولد مسلكيات في مجال الالتزام المدني نجزئ أصحابها رؤية المشاكل إلى أبعد الحدود فتحول الشجرة لديهم دون رؤية الغابة كما يقال في المثل المعروف.

✓ الوعي مجدداً -وعمي جماعي بالطبع- بأن هناك حدود موضوعية لما يستطيعه أو يقدر على إنجازها العمل الجمعي الميداني قياساً إلى عمل المؤسسات السياسية الكبرى حينما يتعلق الأمر بالقضايا الاستراتيجية المرتبطة بالتطور العام للبلاد والمجتمع ككل. ويبدو أنه كثيراً ما يقع تناسي هذه الحقيقة، على بدايتها ووضوحها: فحينما يتعلق الأمر بتقعيد أسس النموذج التنموي وتعميق الاختيار الديمقراطي وتعزيز مرتكزاته الحقوقية والمؤسسية، وحينما يتعلق الأمر بإنعاش الدورة الاقتصادية وإصلاح المنظومة التعليمية أو إقرار نظام تغطية صحية

أو تدارك الخصائص الاجتماعي على نطاق واسع أو تحديد أولويات السياسة الخارجية ودوائر تحركها، فإنه لا بدليل مكمنا عن دور المؤسسات السياسية والعمل السياسي المنظم والمشاركة السياسية للمواطنين والتداول الديمقراطي في المؤسسات المنتخبة.

• آفاق جديدة يفتحها الإطار الحقوقي والتشريعي الجديد أمام

المشاركة السياسية للشباب

كما أشرنا في فقرات سابقة فإن الإطار الحقوقي والقانوني في المغرب انفتح بشكل واضح خاصة مع دستور 2011 على آفاق جديدة تدعم، فيما لو تم تفعيلها، المشاركة السياسية، والمشاركة المواطنة للشباب. وأولى شروط التفعيل بالطبع هي الاستعداد لاستثمار فضاءات العمل الأساسية التي تفتحها المقتضيات الجديدة.

في الباب الأول من الدستور الحالي، دستور 2011، باب الأحكام العامة، بعد التصدير، تنص الفقرة السادسة من الفصل 11 علي ما يلي: «تتخذ السلطات العمومية الوسائل الكفيلة بالنهوض بمشاركة المواطنين والمواطنات في الانتخابات». وفي الفصل 12، الفقرة الثالثة من نفس الباب ينص الفصل 12 من نفس الباب نجد التنصيص على ما يلي: «تساهم الجمعيات المهتمة بقضايا الشأن العام والمنظمات غير الحكومية، في إطار الديمقراطية التشاركية، في إعداد قرارات ومشاريع لدى السلطات المنتخبة والسلطات العمومية، وكذا في تفعيلها وتقييمها، وعلى هذه المؤسسات والسلطات تنظيم هذه المشاركة، طبقا شروط وكيفيات يحددها القانون».

وينص الفصل 13 الموالي على ما يلي: تعمل السلطات العمومية على إحداث هيآت للتشاور، قصد إشراك مختلف الفاعلين الاجتماعيين، في إعداد السياسات العمومية وتفعيلها وتنفيذها وتقييمها.

أما الفصل 14، الذي يأتي بعده، فيذهب أبعد من ذلك، وفي خطوة جديدة غير مسبوقة في التشريع المغربي إذ ينص على ما يلي «للمواطنين والمواطنات، ضمن شروط وكيفيات يحددها قانون تنظيمي، الحق في تقديم ملتمسات في مجال التشريع».

ويعمضي الفصل 15 قداما في توجه مماثل إذ ينص على ما يلي: «للمواطنين والمواطنات الحق في تقديم عرائض إلى السلطات العمومية. ويحدد قانون تنظيمي شروط وكيفيات ممارسة هذا الحق».

وفي الباب الثاني الذي ينص على الحقوق والحريات الأساسية ينص الفصل 33 على ما يلي: على السلطات العمومية اتخاذ التدابير الملائمة لتحقيق ما يلي: توسيع وتعميم مشاركة الشباب في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية للبلاد (الفقرة الثالثة من الفصل 33). وينص هذا الفصل كذلك في فقرته الرابعة على إحداث مجلس استشاري للشباب والعمل الجموعي، من أجل تحقيق الاهداف التي حددتها فقرات هذا الفصل.

وفي الباب الثاني عشر الذي ينص على مبادئ الحكامة الجيدة، وعلى هيئات الحكامة الجيدة والتقنين حدد الفصل 170 مهام المجلس الاستشاري للشباب والعمل الجموعي السابق الاشارة إليه في الفصل 33 بالتنصيص على يلي: «يعتبر المجلس الاستشاري للشباب والعمل الجموعي المحدث بموجب الفصل 33 من هذا الدستور، هيئة استشاري في ميادين حماية الشباب والنهوض بتطوير الحياة الجموعية. وهو مكلف بدراسة وتتبع المسائل التي تهم هذه الميادين، وتقديم اقتراحات حول كل موضوع اقتصادي واجتماعي وثقافي يهم مباشرة النهوض بأوضاع الشباب والعمل الجموعي، وتنمية طاقاتهم الابداعية وتحفيزهم على الانخراط في الحياة الوطنية بروح المواطنة المسؤولة».

وبالطبع فإن تفعيل هذه المقتضيات يتوقف على صدور القوانين التنظيمية التي ستعطي للمبادئ المسطرة قوة الدفع الميدانية، لكن من المؤكد أن هذه المقتضيات الجديدة التي أكد عليها أسمى قانون في البلاد تفتح بشكل واضح آفاقا واعادة أمام المشاركة السياسية والمواطنة للشباب المغربي، وتجاوز حالة التوتر القائمة بين الوازع المدني الجموعي وحجم الالتزام السياسي لدى فئات الشباب المغربي، والتي تبرز من خلال المفارقة غير المفهومة التي حللنا عناصرها وأبرزها مفعولاتها على مستوى مفاومة أعطاب الحقل السياسي، نقصد تلك المفارقة المتمثلة في ثنائية مشاركة مدنية جموعية مكثفة/مشاركة سياسية ضعيفة أو محدودة.

من الواضح أن المقتضيات الدستورية الجديدة تفتح آفاقا جديدة وتضع معابر ومسالك بين الالتزام المدني الجموعي والالتزام السياسي المؤسساتي المنظم. إذا ما توافرت لدى الشباب

إرادة التفعيل. وتم عقد العزم على التفعيل.
ومن المؤكد كذلك أن التفعيل سيأخذ كامل أبعاده بتحويل الطاقة على المشاركة السياسية لدى الشباب من حالة الكمون (برفع الكاف) التي هي عليه الآن إلى حالة الإمكان المطلوبة في المستقبل. فهل نتفاءل بالمستقبل؟

ذ. عبد الرحمان العمراني



أستاذ القانون العام والعلوم السياسية بكلية الحقوق التابعة لجامعة سيدي محمد بن عبد الله بفاس.

حاصل على شهادة الدراسات العليا في العلوم السياسية والعلاقات الدولية وعلى شهادات أخرى في مجال القانون الدولي الإنساني والعلوم السياسية. عضو مؤسس للجمعية المغربية للعلوم السياسية. برلماني سابق وفاعل سياسي.

صدرت له العديد من الدراسات والمقالات في مواضيع سياسية واجتماعية كالهوية، والتنمية البشرية ومسارات الحداثة...

الوسيط من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان
www.mediateurddh.org.ma

يصدر هذا الكتيب ضمن المنشورات ذات الصلة بمشروع «شباب من أجل الديمقراطية» الذي أطلقته جمعية «الوسيط من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان»، بشراكة مع «صندوق الأمم المتحدة للديمقراطية».

ويهدف مشروع «شباب من أجل الديمقراطية» لتنمية المواطنة الفاعلة لدى ما يقارب 200 من الشباب وتحفيز ودعم مشاركتهم السياسية من خلال تنظيم ملتقى شبابي يتخذ شكل برلمان موازي، يتيح لهؤلاء الشباب أرضية للتبادل والتعبير عن أفكارهم وآرائهم في تعددها وتنوعها، بموازاة تعزيز قدراتهم في مجال الديمقراطية ومؤسساتها وحقوق الإنسان وآلياتها، إضافة إلى التمكين من مناهج وأدوات تقييم ومراقبة السياسات العمومية عبر إحداث جامعتين موضوعاتيتين تنتظم دوراتها التكوينية وتحصيلها المعرفي في علاقة بتلك المواضيع والقضايا.

كما يهدف المشروع إلى تمكين «شباب من أجل الديمقراطية» من ممارسة مواطنة فاعلة ومسؤولة عبر إطلاق حوار بناء مع المؤسسات السياسية، وخلق الانشغال لدى الشباب بمتابعة المسار المؤسساتي وتتبع وتقييم السياسات العمومية.

الوسيط من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان